مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قراءة في المشهد الانتخابي العراقي ٢٠٢٥

رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

مع الاقتراب من يوم الاقتراع المقرر في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥، يتقدّم المشهد الانتخابي العراقي بخطوات شكلية إلى الأمام لكنه محاط بتوترات عميقة تجعل شرعية المخرجات أهم من عملية التصويت نفسها، فالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تُعلن أسماء المستبعدين والمقبولين تباعاً، فيما يجري في العمق عمل سياسي–أمني لإعادة إنتاج برلمان يمكن التنبؤ بموازينه مسبقاً. يوحي السطح بالانضباط الزمني، أما ما تحت السطح فيكشف إدارة معقدة لسباق تدور فيه ثلاث دوائر متداخلة: طائفية مضبوطة من الأعلى، واستبعادات ذات دوافع سياسية، وتوازنات إقليمية بين واشنطن وطهران.

الخطاب الطائفي عاد بوجه إداري لا تعبوي كدعاية انتخابية مع اقتراب من يوم الاقتراع، فلم تقدم قرارات الاجتثاث وإسقاط أكثر ٢٩٣ مرشح كإجراء فني بل غُلفت بخطاب حماية الدماء ومنع عودة البعث، لتحيي الذاكرة المذهبية بوصفها أداة ضبط انتخابي. ولم يكن الهدف أمنياً أو قانونياً بقدر ما هو تحديد سقف المشاركة داخل كل مكون: فالسنة لا يسمح لهم بخوض السباق بكامل طيفهم بعد تجربة ٢٠٢١، والشيعة المعترضون على نفوذ الفصائل لا يجدون منفذا قانونيا للترشح بسهولة، وحتى القوى الكردية الخارجة عن تفاهمات أربيل–بغداد تحاصر بنصوص شكلية تمنعها من تجاوز الحجم المسموح به. وهكذا صارت الطائفية وسيلة تنظيم من فوق، وبهذه الوسيلة يمكن التحكم بمعروض المرشحين وضمان أن البرلمان القادم لن ينتج مفاجآت غير منسقة كما حدث قبل أربع سنوات.

في هذه الانتخابات برز ملف الإقصاءات كاداة لتحقيق أهداف سياسية واضحة، فحجم الاستبعاد بين المرشحين الذي وصل لما يزيد عن ٨٣٧ مرشح، وتوقيته المتأخر وتضارب الأسس القانونية بين قانون المفوضية وهيئة المساءلة والعدالة يجعلان الرواية التقنية غير قابلة للتصديق. هذه الموجة تؤدي ثلاث وظائف متزامنة: منع ظهور قوى جديدة مستقلة قد تخل بالتوازن القائم، وإعادة رسم الجغرافيا الانتخابية داخل المحافظات بما يضمن تفوق القوائم التقليدية او «قوائم الظل» التابعة لها، وخلق ورقة نزاع جاهزة لما بعد الاقتراع تتيح لأي طرف القول إن العملية غير تمثيلية لأن المئات حُرموا من الترشح. وبهذا يصبح الاستبعاد أداة سياسية لإدارة ما بعد النتائج بقدر ما هو أداة لإدارة ما قبلها.

الاستبعاد كاداة سياسية

لم يعد ملف الاستبعادات في انتخابات ٢٠٢٥ مجرد هامش قانوني ـ إداري بل صار هو نفسه ساحة التنافس، فقد وصل عدد المستبعدين الى ما يزيد عن (٨٣٧) مرشحاً، توزعوا على عشرة أسباب مختلفة: ١٨٣ حذفوا بقرار من الحزب أو التحالف، ١٣٠ صنفوا تحت بند "أخرى" غير مفسر، ٢٩٣ شملتهم المساءلة والعدالة، ٩٠ استبعدوا بسبب قيد جنائي أو حكم قضائي، ٩٦ بسبب نقص في مستمسكات الترشيح، ٢٠ بطلب من هيئة النزاهة، ١١ بتهمة تزوير وثيقة دراسية، ٣ انسحبوا بأنفسهم، ٥ بسبب الوفاة، و٦ لأنهم منتسبون لوزارة الداخلية، ليغلق المجموع عند الرقم ٨٣٧.

هذه الأرقام وحدها تكفي لتقول إننا لا نتعامل مع تدقيق عابر، بل مع "فلترة سياسية" واسعة النطاق، لأن أكثر من ثلث الاستبعادات جاء من بوابة المساءلة والعدالة (٢٩٣ حالة)، وأكثر من خمسها جاء من بوابة حزبية داخلية (١٨٣ حالة)، أي من جهتين يمكن تحريكهما سياسياً، وليستا جهتين قضائيتين مستقلتين؛ الأخطر من ذلك أن بند "أخرى" الذي يضم ١٣٠ حالة لم يكشف عن معاييره، وهذا يعني أن المفوضية احتفظت بسلطة تقديرية لفتح باب الاستبعاد على أسباب فضفاضة في أي لحظة ؛ هنا يصبح من الضروري الإشارة إلى ما سمح به قانون المفوضية ذاته: الصلاحية في تدقيق الأهلية تمتد إلى ما قبل لحظة مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، أي أن الباب القانوني للاستبعاد لم يغلق بعد، ويمكن من الناحية الشكلية إنزال قوائم إضافية بالاستبعاد حتى بعد فوز المرشح ، وهذا بالضبط ما يقلق المرشحين والقوائم، لأنهم يعرفون أن الاستبعاد في هذه المرحلة لا يعود ممكنا الطعن فيه انتخابيا بصورة فعالة، ويصبح أداة صافية لتعديل ميزان التنافس. الإشكال الأعمق أن القانون حدد أربع جهات فقط لتدقيق الأهلية (الداخلية، التعليم/التربية، المساءلة والعدالة) ولم يذكر هيئة النزاهة، ومع ذلك سجلت ٢٠ حالة استبعاد استنادا إلى مخاطباتها، وهو توسع غير مبرر يمنح تقريرا إداريا قوة الحكم القضائي، ويتعارض مع ما استقر عليه القضاء الانتخابي منذ قرار الهيئة القضائية في محكمة التمييز رقم ٢٠١٤/٦٨ الذي نص على عدم جواز استبعاد المرشح بعد المصادقة على القوائم إلا بحكم بات، وأكدته مرة أخرى قرارات آب ٢٠٢٥ التي قالت إن "حسن السيرة لا ينتفي بمخاطبة إدارية". تجاهل هذا المرجع القضائي، مع وجود أرقام ضخمة مثل ٢٩٣ حالة مساءلة و١٨٣ حالة حذف حزبي و١٣٠ حالة غير مفسرة، يعني أننا امام بيئة انتخابية يمكن إعادة تشكيلها بكتاب واحد قبل يوم الاقتراع، ويمكن قراءة تناقضات مثل حالة نجم الجبوري، محافظ نينوى السابق والضابط العسكري المعروف – الذي منع في ٢٠٢١ وسُمح له في ٢٠٢٥ بلا تغير في الوقائع – على أنها الدليل العملي على أن الاستبعاد ليس نتاج معيار قانوني ثابت، بل نتاج لحظة سياسية وميزان قوى.

الأخطر أن استمرار صلاحية الاستبعاد إلى ما قبل مصادقة المحكمة الاتحادية يخلق "سيفاً معلقاً" فوق رؤوس القوائم الكبيرة نفسها، حيث تستطيع القوى المتحكمة أن تنزل قائمة ثالثة أو رابعة في أي لحظة لقص أجنحة قائمة سنية صعدت أكثر مما يجب، أو لإخراج مرشح شيعي معترض، أو لتعديل توازن كركوك والموصل، وستبدو الخطوة قانونية لأنها صادرة عن جهة مخولة، لكنها من حيث الأثر أداة واضحة لضبط البرلمان قبل أن يولد.

التصادم الانتخابي الشيعي

يمكن توصيف المشهد الانتخابي الشيعي في العراق عشية انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ بأنه تنافس داخلي في بيت الإطار التنسيقي أكثر مما هو صراع بين مكونات، إذ تجري "انتخابات داخل الإطار بواجهات متعددة". فجميع القوائم الشيعية من "الإعمار والتنمية التابع لمحمد السوداني" ، و"دولة القانون التابع لنوري المالكي" ، إلى "الفتح التابع لهادي العامري" ، و"قوى الدولة لعمار الحكيم" ، أو القوائم الانتخابية للمليشيات مثل «صادقون لعصائب اهل الحق» ، او « حقوق لكتائب حزب الله » ، او «تحالف خدمات لشبل الزيدي» تتحرك ضمن سقف واحد يرسمه الصراع على من يملك شرعية تسمية رئيس الوزراء المقبل: محمد شياع السوداني أم نوري المالكي ؛ هذه ليست منافسة برامج بل معركة على من يمثل الشرعية السياسية الشيعية داخل الإطار بعد انكفاء التيار الصدري، ولذلك قررت القوى الشيعية أن تخوض الانتخابات بشكل منفرد ثم تعود للتجميع بعد الفرز، لتبقي باب المساومة مفتوحا في لحظة توزيع المناصب.

يدخل السوداني الانتخابات ببطاقتين قوة، **الاولى** تنفيذية بموقع رئيس وزراء الذي يملك أدوات الدولة، يوقع الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية، ويفتتح المشاريع، ويقدم نفسه كرمز الهدوء والخدمات، **والثانية** كسياسي نسج تحالف "الإعمار والتنمية" بوصفه مظلة

تضم رجال أعمال ووجهاء وشيوخ عشائر إلى جانب نواب حاليين، كثير منهم لا يجمعهم به ولاء سياسي بل مصالح اقتصادية وشخصية. بهذا المعنى، الإعمار هو تحالف رعاية أكثر منه حزبا عقائديا، يقوم على مبدأ المشاركة في السلطة المقبلة مقابل ضمان الحصة الانتخابية الآن. حسابات السوداني واضحة: أي رقم يتجاوز خمسين مقعدا يمنحه مشروعية الادعاء بأنه "المرشح الشيعي الأول" لرئاسة الوزراء، وأنه امتداد للشرعية الشعبية لا مجرد مرشح تسوية ، وهو ما دفعه الى استغلال مؤسسات الدولة بشكل اكبر مقارنة برؤساء الوزراء السابقين ، واعتماد مبدأ الإقصاء الانتخابي مع مرشحيه ، الذي يعتقد انهم قد ينشقو عنه ما بعد اعلان النتائج مثلما حدث مع النائب حسين عرب ، او اعتماده الإقصاء الوظيفي لمعارضين لادارته من النخب او حتى المنافسين السياسيين ، وقد يكون أبعاد عدد من المقربين من نوري المالكي من مناصب حكومية ، كأبعاد هشام الركابي المقرب من المالكي من هيئة الإعلام والاتصالات قبل ٧ أيام من موعد الانتخابات ، انعكاس لمستوى الصراع بين الطرفين ، وكمبرر للدخول في مساحة التصفيات السياسية دون حدود .

يخوض المالكي المعركة من بوابة "الذاكرة الشيعية"، فيستحضر رمزية "الاجتثاث" و" مقاومة البعث " و"حماية الحشد الشعبي" و"الرفض القاطع للتطبيع". بهذه اللغة يستعيد لحظات ذروة نفوذ حزب الدعوة ويعيد تذكير الجمهور بأن المالكي، هو من حمى "الهوية الشيعية" في لحظات التهديد

في المقابل، يخوض المالكي المعركة من بوابة "الذاكرة الشيعية"، فيستحضر رمزية "الاجتثاث" و"مقاومة البعث" و"حماية الحشد الشعبي" و"الرفض القاطع للتطبيع". بهذه اللغة يستعيد لحظات ذروة نفوذ حزب الدعوة ويعيد تذكير الجمهور بأن المالكي، هو من حمى "الهوية الشيعية" في لحظات التهديد، وهي ورقة تعبئة فعالة في بيئة يشعر فيها جزء من القاعدة الشيعية بأن الحكومة الحالية اقتربت أكثر مما ينبغي من الغرب والخليج. بهذه الطريقة، يضع المالكي خصمه في موقف "المعتدل الزائد" أمام إيران والفصائل، ويستعيد في الوقت ذاته غطاء سياسيا لتوسيع الاستبعادات الانتخابية عبر خطاب "منع عودة البعث". فحين يتصدر المالكي هذا الشعار، يصبح من الطبيعي أن تتوسع المفوضية وهيئة المساءلة والعدالة «التي يسيطر عليها المالكي» في قرارات الإقصاء، فيظهر الإجراء الإداري كامتداد للمعركة الرمزية

يمثل دخول المليشيات على خط الحساب الانتخابي محاولة لعب مزدوجة بين « الدولة والمقاومة « ، مما دفعها الى اعتماد استراتيجية انتخابية جديدة ، فبعد تجربة ٢٠٢١ حين خسرت معظم فصائل "الفتح" مقاعدها، اختارت هذه المرة أن توزع مرشحيها على أكثر من قائمة، بعضها ضمن تحالف السوداني لضمان الوصول إلى المال والموارد الحكومية، وبعضها الآخر في قوائم بدر وصادقون تحسبا لتبدل المزاج الإطاري. والهدف أن تبقى للفصائل أقدام ثابتة في المعسكرين معا، فلا تخسر موقعها في البرلمان مهما تغيرت التحالفات بعد الفرز. يعكس هذا النمط من التوزيع فقدان الثقة حتى بين مكونات الإطار ذاتها، ويعبر عن شعور عام بأن معركة ما بعد الانتخابات قد تكون أشد ضراوة من معركة الاقتراع نفسه.

في المحصلة، يبدو المشهد الشيعي أشبه بسباق داخلي لتثبيت الزعامة على "البيت" أكثر منه تنافسا ديمقراطيا على برامج أو رؤى وهو ما يبرر لهذه القوى

استخدام كل أدوات الصراع السياسي، لذلك يمكن القول إن انتخابات ٢٠٢٥ ستعيد إنتاج الإطار التنسيقي بصورة قد لا تكون مغايره بشكل كبير: واجهات متعددة، ولكن بعمود فقري واحد، لكن مع ذلك يبدو ان الاطار بكل أطرافه سيجتمع من جديد ما بعد اعلان النتائج لانهاء حالة الصراع الداخلي والإستمرار بمبدأ التفوق الشيعي السياسي.

المشهد الانتخابي السني

لا يمكن فهم التنافس السني في انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، من خلال أرقام بغداد وحدها، بل من خلال قاعدة تشغيل غير معلن عنها وضعها الفاعل الشيعي المهيمن منذ أزمة ٢٠٢١، ومفادها أن السنة يجب أن يعودوا إلى حجم تمثيل يسمح بإدارة التوازنات لا بفرضها، أي ألا تترك أي كتلة سنية منفردة تتجاوز سقفا سياسيا يدور حول ٢٥ مقعداً، حتى لو قالت الصناديق غير ذلك. هذا ما تلمح إليه خريطة القوائم السنية الحالية التي تبدو للوهلة الأولى متنافرة، لكنها في الواقع موزعة بحيث يظل "البيت السني" مشرذما إلى ثلاثة مراكز ثقل: مركز الأنبار الذي يشغله محمد الحلبوسي عبر "تقدّم" وقوائمه الرديفة، مركز "بغداد–صلاح الدين" الذي يتحرك فيه مثنى السامرائي وتحالف "عزم"، ومركز "النفس الإقليمي" الذي يمثله خميس الخنجر عبر "السيادة" وتحالفاته مع أنقرة والدوحة، مع هامش تحاول أن تدخله قوائم أصغر مثل "الحسم" بزعامة وزير الدفاع ثابت العباسي أو التشكيلات المحلية في نينوى. حيث توصف هذه اللحظة بأنها "أكثر المراحل تنافسا في البيت السني" منذ ٢٠٠٥، وأنها هذه المرة ليست على التمثيل بل على القيادة وعلى من يمثل السنة في مفاوضات ما بعد الاقتراع.

ما يدعم رواية "السقف ٢٥" أن يد الإطار أو الوسط الشيعي في نقطتين متلازمتين: **الأولى** أن القيادات السنية التي ترفع سقفها إلى ما فوق الثلاثين تفتح ضدها ملفات أو يعاد هندسة محافظاتها، كما حدث مع الحلبوسي منذ إبعاده عن رئاسة البرلمان ٢٠٢٣ وما تبع ذلك من محاولة تجريده من بعض أدوات النفوذ. **والثانية** أن الخنجر نفسه الذي كان أقرب السنة إلى طهران في ٢٠١٨ ثم صار أقربهم إلى أنقرة والدوحة قدم في ٢٠٢٥ كخيار مقبول شرط ألا يتفوق على تقدم وأن يبقى محتاجا لغطاء شيعي ليكمل مقاعده، وهو ما رصده أكثر من تقرير عن التنافس السني هذا الخريف. بهذا المعنى فالتعددية السنية الحالية ليست دليلاً على صحة الحياة السياسية بقدر ما هي أداة "تعقيم سياسي" تمنع تكون زعامة سنية مهددة للترتيب الشيعي.

> **سر بغداد في هذه الدورة أنها لم تعد فقط دائرة المدينة، بل منصة لإظهار من هو الأقوى سنيا في العاصمة، فـ٦٧ مقعدا فعليا المخصص لبغداد بالإضافة إلى الكوتا يعني أن من يفوز بأكثر المقاعد سنيا سيذهب إلى التفاوض على رئاسة البرلمان وكأنه الممثل الأول للسنة في كل العراق**

سر بغداد في هذه الدورة أنها لم تعد فقط دائرة المدينة، بل منصة لإظهار من هو الأقوى سنيا في العاصمة، فـ٦٧ مقعدا فعليا المخصص لبغداد بالإضافة إلى الكوتا يعني أن من يفوز بأكثر المقاعد سنيا سيذهب إلى التفاوض على رئاسة البرلمان وكأنه الممثل الأول للسنة في كل العراق، حتى لو كان خاسرا أو متراجعا في نينوى أو ديالى. لهذا السبب تحديداً رأينا إصرار تقدم على فتح بغداد على أوسع نطاق؛ العنصر الأكثر حساسية في هذا التنافس هو أن بغداد ليست مجرد صندوق، بل هي مدينة فيها فراغ صدري كبير نتيجة

المقاطعة، والفاعلون الشيعة يخشون أن يستثمر السنة هذا الفراغ ليقفزوا إلى ما فوق طاقتهم الطبيعية؛ لذلك رأينا حملات منظمة عن "استحالة الحصول على ٥٠ أو ٧٠ مقعداً" ، وهي رسائل وجهت للسنة بقدر ما وجهت للشيعة. جزء من هذه الرسائل مر عبر ماكينة المفوضية وهي تتحدث عن "سيرفرات لا يمكن اختراقها" في بغداد، في الوقت الذي تعرف فيه القوى السنية أن جوهر اللعبة ليس الاختراق التقني، بل توزيع المرشحين لصيد الأصوات المعترضة ثم صبها في خانة الكتلة المفضلة لدى الإطار.

وفي المقابل رأينا تدخلا واضحا في كركوك لإزاحة لاعبين سنة يمكن أن يضيفوا للتكتلات المنافسة مقعدين أو ثلاثة، كما جرى في استبعاد المحافظ السابق راكان الجبوري والنائب السابق خالد المفرجي، وهو استبعاد لم يكن فنيا بقدر ما كان سياسيا، لأنه غير فوراً معادلة المقاعد العربية السنية في المحافظة لصالح تقدم وجعل المقعد الثاني مضمونا والثالث ممكنا. هكذا يظهر "التحكم الشيعي" بالانتخابات ليس عبر خفض أصوات السنة مباشرة، بل عبر التحكم بالمسرح الذي تجرى عليه المباراة، بإخراج المرشحين الأبرز للفوز في المحافظات السنية ، والسماح للأنبار وحدها باستخدام القوائم الرديفة، ومنع تعميم التجربة على بغداد أو نينوى.

التنافس نفسه لا يُدار من بغداد وحدها ، تركيا تحولت منذ «مصالحة شباط ٢٠٢٢» التي جمعت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع الحلبوسي والخنجر بحضور هاكان فيدان وزير الخارجية الحالي ، إلى ضابط إيقاع مهم في البيت السني، والسبب ليس فقط القرب الجغرافي أو خطوط التجارة، بل لأن أنقرة لا تريد تكرار سيناريو ٢٠٢١ حين ذهب السنة إلى تحالف ثلاثي مع الصدر والديمقراطي فاستفز ذلك طهران. لهذا رأينا في ٢٠٢٥ أن تقدم وسيادة، رغم تنافسهما على بغداد، لم يدخلا في "حرب كسر عظم" إعلامية، بل حافظا على مستوى منخفض من الخلاف، وهو ما يقرأ على أنه أثر التدخل التركي الراغب في أن يبقى السنة كتلة تفاوض لا كتلة صدام ، مما حول الصراع وحملة الاتهامات المتبادلة ما بين حزب تقدم وتحالف العزم برئاسة مثنى السامرائي وصل لحد استخدام القانون لغرض الإقصاء والإضعاف الانتخابي .

الشيء الذي قد لا يظهر في السطح هو أن القوى الشيعية نفسها تحتاج إلى بيت سني غير مستقر حتى تبرر اختيار رئيس وزراء توافقي بلا حزب ولا تحالف، على طريقة ٢٠١٤ و٢٠١٨ و٢٠٢١، فإعادة تكليف السوداني أو من يشبهه لن تحسم بالنتائج، بل بترتيب ما بعد النتائج. فإذا جاء السنة بزعيم واحد قوي من بغداد والأنبار وكركوك وصلاح الدين ونينوى ، يصبح التفاوض معه على الحصص أصعب، لكن حين يأتون بأربعة زعماء، يمكن للشيعة أن يوزعوا عليهم اللجان والوزارات والمناصب، ويتركون لهم التنافس على رئاسة البرلمان ليبقى الصراع داخل البيت السني لا مع الإطار ؛ فلا يكتفي الفاعل الشيعي بإخضاع الزعيم السني، بل يضع إلى جواره "عرابا" شيعياً يكبحه متى ما ظن أنه قادر على التمرد، ويضبط له عدد المقاعد، حتى لو فاز في محافظة بالكامل.

الاحزاب الكردية والصراع الانتخابي التقليدي

من مسرور بارزاني نائب الامين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني لتحويل موضوع كركوك من ملف إداري–دستوري إلى شعار تعبئة في اللحظة التي تستعد فيها الأحزاب الكردية لدخول انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ في العراق، وتستعد هي أيضاً لإعادة

ترتيب حكومة الإقليم التي فاز فيها الحزب الديمقراطي بالمرتبة الأولى ٣٩ مقعداً مقابل ٢٣ للاتحاد و١٥ للجيل الجديد في انتخابات ٢٠٢٤ المؤجلة. هذا يعني أن كل كلمة تُقال عن كركوك الآن لها وظيفتان: داخلية (داخل الإقليم)، واتحادية في بغداد.

لم تغلق قضية لاهور شيخ جنكي طالباني ابن عم بافل طالباني، بل أُعيد فتحها بعنف في آب ٢٠٢٥ حين نفذت أجهزة الاتحاد الوطني التابعة لبافل طالباني مداهمة في السليمانية، واعتقلت لاهور واتهمته بالتخطيط لاغتيال بافل وبتنظيم محاولة انقلاب داخل الحزب. وتعد هذه أخطر مواجهة كردية–كردية منذ ٢٠٠٣ ، لأنها لم تبق سياسية بل صارت أمنية وسقط فيها قتلى، ولأن جناح لاهور اتهم بافل باستخدام القضاء والأمن والحزب معا لتصفية منافس سياسي انتخابي داخلي لا أكثر ، وهذا وحده كاف للقول إن الصراع داخل الاتحاد لم يحسم لصالح بافل نهائيا ؛ هو انتصر أمنيا، لكنه لم ينتصر سرديا ، بدليل أنه بعد أسبوعين فقط من حادثة السليمانية بدأ يتهم الديمقراطي (KDP) بتحريك بعض الخيوط وإشعال الملف لإضعافه في انتخابات بغداد وكركوك المقبلة ، وملف تصفية الخصوم لم يقتصر على لاهور شيخ جنكي رئيس حزب الجبهة الشعبية في كردستان، بل شملت ساشوار عبد الواحد رئيس حزب الجيل الجديد ، الذي اعتقل ما قبل بدء الحملة الانتخابية وحكم عليه بالسجن ، مما يؤشر ان البعد السياسي – الانتخابي هو من دفع الى احكام قبضة الاتحاد الوطني على السليمانية للفوز باغلب مقاعدها ويرسخ بقاء الاتحاد الوطني نداً دون منافس للديمقراطي الكردستاني في اربيل .

في هذا المناخ غير المستقر خرج مسرور بارزاني قبل أيام في مهرجان انتخابي وقال جملة ثقيلة "كركوك هي قلب كردستان ونحن مستعدون للدفاع عنها بدمائنا وأرواحنا، ويجب تنفيذ المادة ١٤٠ كاملة»، والتوقيت هنا ليس بريئا فقبلها بأيام كانت قد وقع احتكاك في آلتون كوبري/بردي بين أكراد وتركمان أثناء حملات انتخابية، والديمقراطي دعا للتهدئة لكنه في الوقت نفسه أعاد تثبيت أنه صاحب الحق السياسي والأخلاقي في المدينة، هنا رد بافل طالباني فورا قائلاً: "كركوك حررت بالديمقراطية وليس بالحرب" وهو رد مقصود؛ لأنه أراد أن يقول إن مسرور يزايد قوميا فيما الاتحاد هو الذي يدير الملف بهدوء من داخل بغداد، وأن إعادة الكرد إلى مقراتهم في كركوك يجب أن تمر بتفاهم اتحادي لا بشعارات تعبئة. يكشف هذا الرد العاجل أن الخلاف انتخابي الأدوات لكنه استراتيجي الجذور، كل طرف يريد أن يظهِر نفسه للأكراد (ولبغداد) أنه صاحب الكلمة الأعلى في كردستان.

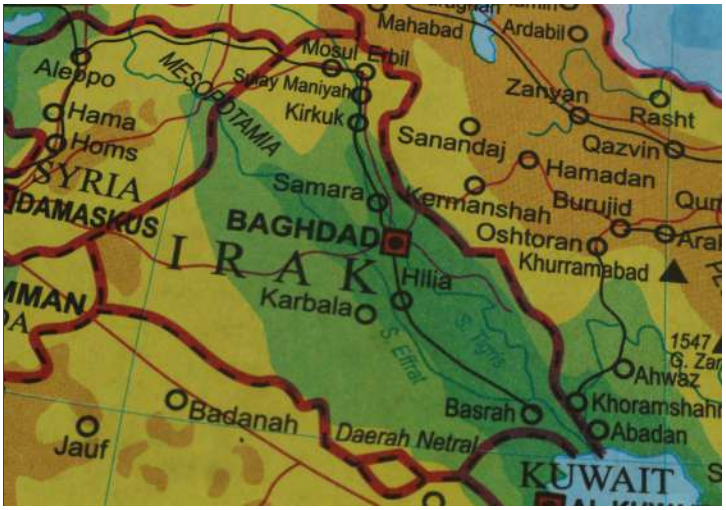

مما تقدم يتضح ان الجديد في الصراع الانتخابي الكردي – الكردي اتخذ مسارين **الاول** هو مسار القوة في تصفية وعزل الخصوم ، في حالة هي الاولى منذ اول انتخابات اتحادية للعراق ، والمسار **الثاني** السياسي التقليدي الذي اعتمد « حقوق الشعب الكردي » و « كركوك »، لكن مع ذلك يبدو ان الحزبين التقليدين اصبحا اكثر قناعة بهجوم بعضهما اولاً بضرورة التفاهم المشترك ثانيا ما بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، ليس لتقاسم المناصب في بغداد بل لأجل ترتيب النفوذ المشترك في حكومة اقليم كردستان التي تأجل تشكيلها الى ما بعد انتخابات العام ٢٠٢٥ .

انتخابات كركوك ازمة قانونية وصراع مكوناتي

تبرز كركوك كاختبار إضافي لمصداقية العملية الانتخابية، فالمحافظة التي أفرد لها الدستور معالجة خاصة تحولت إلى نموذج لإشكاليات الشرعية الإجرائية، واللجنة التي شكلها الأمر الديواني لتدقيق سجل الناخبين رفعت تقريرها بتوقيع ستة من أصل ثلاثة عشر عضواً فقط، أي بلا أغلبية، ورغم ذلك اعتمدت المفوضية التقرير كمستند قانوني. وبالرغم من ان المحكمة الاتحادية قد ألزمت في قرارها الصادر في ١٩ أيلول ٢٠٢٤ بإجراء تدقيق مشترك لا مجرد تحديث إداري للسجل الانتخابي، استناداً إلى المادتين ٩٣ و٩٤ من الدستور العراقي، لكن المفوضية خلطت بين الإجراءين وصادقت على سجل محدث دون استكمال التدقيق. هذه المخالفة الشكلية تفتح الباب لبطلان لاحق في حال الطعن، لأنها تمس مبدأ سمو قرارات المحكمة وحق التمثيل المتوازن في محافظة كل مقعد فيها قادر على ترجيح كفة مكوّن على آخر، والأمر يمتد لصراع بين الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني لإثبات الوجود والقوة الانتخابية، كما اشرنا سابقا.

و لم يكن السجل الانتخابي هو الإشكالية الانتخابية الوحيدة في محافظة كركوك، اذ ان هناك بعدا سياسياً يتمثل بإقصاء شخصيات سنية نافذة مثل محافظ كركوك السابق راكان الجبوري والنائب السابق خالد المفرجي، وهو ما أخل بتوازن القوى انتخابيا وأعاد توزيع المنافسة في كركوك لصالح تحالف «تقدّم» على حساب «السيادة» وغيرها من القوى العربية في المحافظة، بعدما كانت التقديرات السابقة تمنح السيادة مقعدين. بذلك تحولت قضية التدقيق من نزاع فني إلى أداة لإعادة تشكيل الوزن السني داخل المحافظة بما يخدم التوجه العام للإطار التنسيقي الشيعي، الذي يسعى إلى ضبط الخريطة الانتخابية الوطنية عبر أدوات قانونية.

المفوضية اليوم أمام خيارين متوافقين مع الدستور: إما تأجيل انتخابات كركوك إلى حين استكمال التدقيق بالمعنى القضائي الكامل، أو اعتماد بيانات البطاقة الوطنية حصراً لضبط الإقامة والازدواجية؛ اما ما تفعله الآن هو المضي بخيار ثالث غير مشروع، أي التصويت على سجل غير متفق عليه من القوى السياسية، وهو ما يجعل كركوك نموذجا مصغراً للطريقة التي تدار بها الانتخابات على المستوى الوطني: وهو المضي الشكلي في المواعيد مع ترك الثغرات القانونية مفتوحة لاستخدامها لاحقاً.

ايران وإعادة التموضع من خلال الانتخابات

> **لم يكن السجل الانتخابي هو الإشكالية الانتخابية الوحيدة في محافظة كركوك، اذ ان هناك بعدا سياسياً يتمثل بإقصاء شخصيات سنية نافذة مثل محافظ كركوك السابق راكان الجبوري والنائب السابق خالد المفرجي**

لا تعمل إيران في انتخابات ٢٠٢٥ بأسلوب الفيتو العلني على الأسماء بل بمنطق ضبط المسار من أسفل إلى أعلى: تبدأ بتوحيد الفصائل، ثم تُخرج من الإطار كتلة يمكنها تسمية رئيس الوزراء، وبعدها تفاوض على توزيع الحقائب السيادية بما يحمي مصالحها الأمنية والاقتصادية. هذا النمط ظهر بوضوح في الجولات الهادئة لإسماعيل قاآني إلى بغداد في تشرين الأول/أكتوبر، التي وُصفت بأنها "منخفضة الضجيج" وهدفها لملمة الشرخ داخل البيت الشيعي قبل الاقتراع؛ زيارات لم تُعلن رسمياً لكنها رُبطت مباشرة بمحاولة إعادة

تموضع نفوذ طهران بعد انتكاسات إقليمية. هذه الجولات لم تكن بروتوكولاً بل كانت "وساطة قيود" تلزم أجنحة الفصائل بخفض الاحتكاك مع الأميركيين والإسرائيليين حتى لا تتعرض لضربة تعطل تفاوض ما بعد الانتخابات، وتشجع القوائم على خوض السباق متفرقة والعودة للتجميع تحت سقف الإطار بعد الفرز.

أدوات طهران هذا الموسم عملية جداً: **أولاً**، توحيد مسار الفصائل عبر توزيع مرشحيها على أكثر من واجهة (قوائم قريبة من السوداني وأخرى في الفتح/بدر/صادقون) حتى تضمن مقاعد متقاطعة بصرف النظر عمن يتقدم، وتمنع تكرار هبوط مقاعدها مثلما حدث في انتخابات العام ٢٠٢١. **ثانياً**، إدارة الإيقاع الأمني بخفض الإطلاقات ضد المصالح الأميركية وتخفيف الظهور العلني للمقرات، تحسباً لاستهدافات سبقت إسرائيل بالتلويح بها في الأمم المتحدة نهاية أيلول؛ **وثالثاً**، التأثير الإجرائي غير المباشر عبر تشجيع حلفائها في بغداد على تنظيف اللوائح مبكراً، فاجتثاث ٢٩٣ مرشحاً تحت المساءلة ومعهم عشرات بذرائع إدارية/حزبية جعل الساحة أقل قابلية لمفاجآت ويساعد حلفائها على استمرار تفوقهم وإمساكهم بالسلطتين التنفيذية والتشريعية .

درجة التدخل هذه المرة أكثر ضبطاً، وأقل استعراضية، طهران لا تفرض اسماً قبل ظهور النتائج كما فعلت في دورات سابقة، بل ترسم مواصفات لرئيس الوزراء: ألا يكون معادياً لها، أن يقبل توازنا وزاريا يحفظ جسور الحشد، وأن يستطيع تخفيف الضغط الأميركي. إذا خرجت الأرقام لمصلحة السوداني بفارق واضح، فخيارها الواقعي سيكون تثبيته بشروط حزبية–وزارية تحفظ عمقها الأمني، أما إذا تعادلت الكتل الشيعية، فمساحة مناورتها تكبر لاختيار شخصية توافقية من داخل الإطار تتقاطع عليها بيوت الحزب والحشد. في الحالتين، قرار طهران ليس مطلقاً، هو مقيد بثلاثة محددات جديدة: استدارة ترامب نحو العراق واوراق ضغطه، التهديد الإسرائيلي باستهدافات دقيقة تعطل ذراعها إذا تفلت الإيقاع، وتبدل المزاج الشيعي الذي لا يمنح شيكاً على بياض لأي فصيل بعد ٢٠٢١. لذلك جاء تحرك قاآني على طريقة إدارة اصطدام مؤجل. بهذه الطريقة—وعبر جسور الزيارات الهادئة إلى بغداد قبل وبعد يوم الاقتراع —تسعى طهران لأن تضمن أن الحكومة المقبلة قد لا تكون حكومتها بالكامل، لكنها بالتأكيد ليست حكومة ضدها.

أثر ادارة ترامب على الانتخابات ونتائجها

لا تنوي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحالية خوض معركة القوائم أو فرض أسماء قبل انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بل تخطط للتدخل بعد ظهور النتائج لتعيد هندسة شكل الحكومة عبر أدوات ضغط متعددة غير معلنة. فمنذ آذار ٢٠٢٥، عندما ألغت واشنطن الإعفاء الذي كان يسمح لبغداد بشراء الكهرباء والغاز من إيران، بدا واضحاً أن البيت الأبيض يريد اختبار سلوك العراق لا خطابه، وأنه سيربط أي إعفاءات لاحقة بسلوك الحكومة تجاه الفصائل وسوق الدولار وملف تصدير نفط كردستان عبر تركيا. كان هذا القرار البداية الحقيقية لسياسة "الضغط الهادئ" التي حلت محل بيانات الرفض العلني، وهو ما أشار إليه تقرير «وول ستريت جورنال» حين قال إن واشنطن انتقلت إلى "عقوبات السلوك" لا "عقوبات التصريحات".

في هذا السياق جاء تعيين مارك سافايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ مبعوثا خاصا للعراق. لم يكن تعيينه حدثا منفصلاً بل استمرارا للضغط؛ اختار ترمب رجل أعمال كلدانياً من ولاية ميشيغن ساعد حملته الانتخابية، ليكون قناة شخصية لا بيروقراطية إلى بغداد. وأول تصريح له كان واضحا: "لا مكان للجماعات المسلحة خارج سلطة الدولة، واستقرار العراق مرهون بكبح النفوذ الإيراني" ، وهو ما شكل ارتباك انتخابي لقوى الاطار التنسيقي الشيعي بشكل عام والأجنحة السياسية للمليشيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٥ ؛ اذ تريد إدارة ترمب مبعوثاً يستطيع أن يتحدث مع كل الأطراف العراقية بلا رمزية دبلوماسية، وأن يوصل الرسائل الصلبة من دون أن تصدر من

الخارجية: أي ان حكومة قادمة تغلب عليها الفصائل أو تتراخى في تنفيذ الاشتراطات الأميركية ستعامل كـ"حكومة منخفضة الاتصال"، لا مقاطعة ولكن دون انفتاح مالي أو سياسي.

قبل الانتخابات، سيكون التدخل الأميركي محصوراً في إشارات ضغط: تشديد فلترة المصارف ومنع تدفقات الدولار إلى القنوات المريبة، إبقاء الإعفاءات من العقوبات قصيرة الأجل، وتسريب تذكيرات عبر سافايا أو القنوات الدبلوماسية بأن واشنطن لن تمنح الاستثناءات الطويلة إلا لحكومة تشكل وفق رؤيتها. ولا مؤشرات على أن الإدارة ستتدخل لتغيير أسماء أو تحالفات لأن ذلك سيمنح الإطار والفصائل ذريعة لتصوير الانتخابات كمؤامرة أميركية، رغم ان ايران صرحت بذلك في يوم ٣ نوفمبر، لذلك تترك مهمة تنظيف القوائم للمفوضية والجهات العراقية نفسها، ثم تستثمر واشنطن النتائج.

المؤكد ان التدخل الفعلي في الشأن الانتخابي لادراة ترامب يبدأ بعد إعلان النتائج، اذ ستعمل إدارة ترمب بأسلوب الاعتراف التفاضلي: من تُشكّل حكومته بمزيج توافقي بدون الفصائل المسلحة ستحصل على حزمة تسهيلات—استئناف تصدير النفط عبر جيهان، تمديد إعفاءات استيراد الطاقة، وتسريع الانسحاب العسكري التدريجي إلى ٢٠٢٦—ومن تُشكّل حكومته بوزن فصائلي ثقيل ستُبطأ أمامه هذه الملفات كلها. هذه السياسة ليست إنذارا علنياً بل رسائل صدرها وزير الخارجية الامريكي مارك روبيو واشار اليها المبعوث الخاص مارك سافايا، حين ذكرا بان هدفهم هو إنهاء سلاح المليشيات وفك الارتباط مع ايران ؛ مما سيضع الانتخابات ونتائجها في سياق رؤية البيت الابيض وليس البيت الشيعي ، مما يعني تغير في موازين القوى الراسمة للمشهد السياسي القادم ؛ لذا يصبح تعيين سافايا خطوة في منظومة أوسع ترى أن العراق بعد انتخابات ٢٠٢٥ ، يجب أن يعيد التموضع نحو واشنطن ، وأن كل حكومة تولّد خارج هذا الخط ستتعرض لنسخة جديدة من "العقوبات السوداء " بهذه المعادلة ستتعامل إدارة ترمب مع العراق: ترك حرية الاقتراع للأطراف، ثم إعادة توزيع القدرة بعد ظهور النتائج ، لهذا ستكون مهمته ليست إدارة الانتخابات بل إيصال الإنذار إلى الفائزين بأن واشنطن ستتعامل مع الحكومة المقبلة وفق سلوكها لا وفق تسمياتها، لذلك ستترك الإدارة عملية الاقتراع تمضي بلا تدخل مباشر، لكنها ستتحرك بعد إعلان النتائج لتفرض من الخارج معادلة السلوك.

تقديرات أولية: عدد المقاعد لأبرز التحالفات الانتخابية

التحالف/ الكتلة	رئيس التحالف	المقاعد
ائتلاف الاعمار والتنمية	محمد شياع السوداني	٤٥ – ٥٤
تحالف تقدم الوطني	محمد الحلبوسي	٣٢– ٣٥
ائتلاف دولة القانون	نوري المالكي	٢٨ – ٣٥
الحزب الديمقراطي الكردستاني	مسعود بارزاني	٢٨– ٣٢
حركة صادقون	قيس الخزعلي	١٦ – ٢٠
منظمة بدر	هادي العامري	١٤– ١٦
الاتحاد الوطني الكردستاني	بافل طالباني	١١– ١٦
تحالف سيادة الوطني	خميس الخنجر	١١– ١٣
تحالف قوى الدولة الوطنية	عمار الحكيم	٨– ١٢
حراك الجيل الجديد	شاسوار عبد الواحد	٦– ٨
تحالف تصميم	اسعد العيداني	٨
تحالف عزم	مثنى السامرائي	٤– ٨
تحالف خدمات	شبل الزيدي	٥– ٦
تحالف ابشر يا عراق	عبد الحسين عبطان	٤– ٦
تحالف البديل	عدنان الزرفي	٣–٦

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64